

"عقل النموذج الجاهز" حين يتحول التراث من مصدرٍ للفهم إلى سلطةٍ تمنع المستقبل، مقارنة إبستمولوجية نقدية في آليات الإقصاء المعرفي وانعكاساتها على بناء الدولة في ليبيا



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

د. عبدالله عثمان عبدالله عبد الرحيم

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ أكتوبر ٢٠٢٦ م

الملخص

وتخلص الدراسة إلى أن أزمة الدولة في ليبيا ليست سياسية فحسب ، بل معرفية وبنوية ، تتجلى في احتكار المرجعية ، وحصر التأويل ، ونزع الشرعية ، والعقاب المؤسسي ، وصولاً إلى إنتاج الرقابة الذاتية.

وتوصي الورقة بضرورة تجاوز "عقل الاستنساخ" نحو بناء نموذج وطني يستفيد من التراث والحداثة دون أن يتحول إلى أسير لأيهما ، وذلك من خلال مقارنة مقاصدية تركز على تحقيق العدل والكرامة وحفظ الحقوق بوصفها معايير تقييم أي نظام سياسي ، بعيداً عن الجمود الشكلي أو التقديس الأيديولوجي.

Abstract

This academic paper addresses the problematic transformation of intellectual and religious heritage from a subject of understanding and critique

تتناول هذه الورقة العلمية إشكالية تحول التراث الفكري والديني من موضوع للفهم والنقد إلى سلطة معرفية تُمارس الإقصاء وتُعطل بناء الدولة في السياق الليبي. وتنطلق الدراسة من أطروحة مركزية مؤداها أن الخطر الأكبر لا يكمن في التراث بحد ذاته ، بل في الآليات الإبستمولوجية التي تُحوّله إلى "نموذج جاهز" يُحتكر به المعنى وتُستبعد به الرؤى المغايرة.

وتسعى الورقة إلى تفكيك هذه الآليات ، مستعينة بمناهج نقدية مستمدة من بيير بورديو في تحليل "الاستبعاد الرمزي" وسلطة المعرفة ، وميشيل فوكو في تحليل العلاقة بين السلطة والمعرفة ، وغاستون باشلار في نظرية "العوائق الإبستمولوجية".

becoming a prisoner to either, through a maqasid-oriented approach that focuses on achieving justice, dignity, and the protection of rights as criteria for evaluating any political system, far from formal rigidity or ideological sanctification.

الكلمات المفتاحية (تعريفات اصطلاحية وإجرائية)

١- الإقصاء المعرفي (Epistemic Exclusion):

عملية منهجية يتم من خلالها استبعاد أفكار أو خطابات أو فاعلين معرفيين من دائرة المعرفة المشروعة ، ليس استناداً إلى معايير موضوعية ، بل عبر آليات اجتماعية ومؤسسية تحدد ما هو مقبول معرفياً وما هو مستبعد.

ويتجلى الإقصاء المعرفي في احتكار المرجعية ، وحصر التأويل ، ونزع الشرعية ، والعقاب المؤسسي ، وصولاً إلى إنتاج الرقابة الذاتية.

٢- النموذج الجاهز (The Ready-Made Model):

مصطلح يشير إلى الميل إلى استيراد حلول أو أنماط سياسية أو معرفية جاهزة من الماضي (التراث) أو من الغرب (الحداثة) دون اجتهاد في إنتاج نموذج خاص يستجيب لخصوصية المجتمع.

ويعتبر "عقل النموذج الجاهز" أداة للإقصاء المعرفي لأنه يغلق آفاق الإبداع والاجتهاد ويحول دون بناء مشاريع وطنية مستقلة.

٣- التراث والسلطة (Heritage and Authority):

يشير هذا المفهوم إلى تحول التراث من موضوع للفهم والنقد إلى سلطة معرفية تُمارس الإقصاء وتُحكم

into a cognitive authority that practices exclusion and hinders state - building in the Libyan context.

The study proceeds from a central thesis that the greatest danger does not lie in heritage itself, but rather in the epistemological mechanisms that transform it into a "ready-made model" through which meaning is monopolized and alternative visions are excluded.

The paper seeks to deconstruct these mechanisms, drawing upon critical approaches derived from Pierre Bourdieu's work on "symbolic exclusion", Michel Foucault's analysis of the power of knowledge, and Gaston Bachelard's theory of "epistemological obstacles".

The study concludes that Libya's state crisis is not merely political but fundamentally epistemological and structural, manifesting in the monopolization of authority, restriction of interpretation, delegitimization, institutional punishment, and ultimately the production of self-censorship.

The paper recommends transcending the "mind of cloning" toward building a national model that benefits from both heritage and modernity without

* المقدمة

تمثل العلاقة مع التراث إحدى الإشكاليات المعرفية المحورية التي شغلت الفكر العربي الحديث والمعاصر.

غير أن هذه الإشكالية تكتسب راهنية خاصة في السياق الليبي الراهن ، حيث تتداخل العوامل التاريخية والسياسية والدينية لتشكيل عقدة معرفية تعيق بناء الدولة وتكرس الانقسام. فمنذ سقوط النظام السابق عام ٢٠١١ ، لم تكن أزمة ليبيا مجرد عجز عن الاتفاق على الحاكم ، بل عجزاً عن الاتفاق على قواعد إنتاج السلطة ومحدوديتها ومصدر شرعيتها. هذا العجز، كما ترى هذه الدراسة، يعكس أزمة معرفية أعمق تتعلق بآليات إنتاج المعنى وتداوله واحتكاره ، حيث يتحول التراث من مصدر للفهم والنقد إلى سلطة تمارس الإقصاء وتحكم الحاضر باسم الماضي.

تشير التحليلات السوسيولوجية إلى أن المجتمع الليبي ، رغم درجة التجانس الديني والمذهبي العالية (غالبية سنية مالكية) ، ظل حبيس البنى التقليدية في ظل غياب مشروع وطني قادر على تحويل هذا التجانس إلى رصيد حضاري يعزز المدنية والمواطنة.

وقد أدى الاعتماد على الربيع النفطي ، إلى جانب غياب التربية المدنية وضعف الخطاب الوطني ، إلى خلق فراغ ثقافي ملأته القبيلة والسلاح والخطابات المتشددة.

وفي هذا السياق ، يستدعي الفاعلون السياسيون ، في عجزهم عن إنتاج حلول مؤسسية، المخزون الرمزي القديم بحثاً عن إجابات جاهزة ، مما يحول الماضي ، بكل تناقضاته ، إلى بديل عن المستقبل.

الحاضر باسم الماضي. يتم ذلك عندما تُقدّس القراءات التاريخية للتراث وتُمنع إعادة النظر فيها ، مما يحول التراث إلى أداة للمهيمنة السياسية والأيدولوجية بدلاً من كونه مصدر إلهام وإثراء للفكر المعاصر.

٤- الرقابة الذاتية (Self-Censorship) : آلية نفسية واجتماعية يمارسها الفاعل المعرفي على نفسه فيمتنع عن طرح أسئلة أو أفكار قد تعرّضه للعقاب ، ويُعدّل خطابه ومواقفه بما يرضي السلطة المعرفية السائدة دون أن يطلب منه أحد ذلك. وتمثل الرقابة الذاتية الحلقة الأخيرة والأكثر فعالية في منظومة الإقصاء المعرفي ، حيث يصبح الرقيب داخلياً.

٥- الدولة المدنية (Civil State) : مفهوم يشير إلى الدولة التي تقوم على أسس المواطنة المتساوية ، وحكم القانون ، والفصل بين السلطات ، واحترام الحقوق والحريات ، بغض النظر عن مرجعيتها الدينية أو الثقافية.

ولا تعني الدولة المدنية بالضرورة الفصل بين الدين والدولة ، بل تعني عدم توظيف الدين لأغراض سياسية إقصائية.

٦- الفقه المقاصدي (Maqasid Jurisprudence) : اتجاه في الفقه الإسلامي يركز على تحقيق مقاصد الشريعة الكبرى (حفظ الدي ن، النفس ، العقل، النسل ، المال) بدلاً من الانشغال بالتفاصيل الشكلية والأحكام الظاهرية.

ويولى الفقه المقاصدي أهمية كبيرة للعقل والمصلحة والمال ، ويعمل كأداة نقدية لتجاوز الجمود الفقهي ومواكبة متغيرات العصر في المجال السياسي والاجتماعي.

تستند هذه الدراسة إلى مقارنة نظرية تجمع بين التحليل الإستمولوجي والنقد السوسيولوجي ، مستفيدة من أعمال كل من بيير بورديو حول آليات "الاستبعاد الرمزي" ^١ ، والمراقبة الإستمولوجية ^٢ ، وميشيل فوكو في تحليله للغة والمعرفة والوعي للسلطة بوصفها شبكة دقيقة تتسلل إلى المجتمع، وغاستون باشلار في نظريته عن "العوائق الإستمولوجية" التي تحول دون تطور المعرفة ^٣.

تنطلق الورقة من فرضية أن الإقصاء المعرفي في السياق الليبي لا يحدث دفعة واحدة ، بل عبر سلسلة من الآليات المترابطة التي تنتقل من السيطرة على مصادر إنتاج المعنى إلى التحكم في شروط تداوله ، ثم تنتهي بإعادة إنتاج الرقابة داخل الذات الباحثة نفسها.

* المواد والطرائق

تعتمد هذه الدراسة منهجاً تحليلياً نقدياً يقوم على تفكيك الخطاب المعرفي السائد في السياق الليبي ، واستكشاف آليات الإقصاء المضمر فيه.

وقد تم اختيار عينة من النصوص الفكرية التي تجسد الإشكالية المدروسة ، مع التركيز على تحليل الأطر النظرية التي صاغها مفكرون مثل ابن رشد ، والشاطبي ، وابن تيمية ، إلى جانب القراءات النقدية المعاصرة التي قدمها محمد عابد الجابري ، ونصر حامد أبو زيد ، وعبد الله العروي.

وقد استخدم أسلوب التحليل الإستمولوجي لرصد آليات احتكار المرجعية وحصر التأويل ونزع الشرعية في هذه

النصوص ، مع ربطها بالوقائع السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد عام ٢٠١١ ، مستفيداً من تقارير بحثية وتحليلات صحفية ودراسات ميدانية تناولت واقع التعددية الثقافية والصراع على الهوية والدستور في ليبيا.

* النتائج

من خلال التحليل الإستمولوجي للخطاب المعرفي السائد في السياق الليبي ، يمكن تحديد سلسلة من الآليات المترابطة التي تشكل منظومة الإقصاء المعرفي ، كما يلي:

أولاً: احتجاز المرجعية

تبدأ عملية الإقصاء المعرفي باحتكار المرجعية الفكرية والمعرفية عبر السيطرة على المصادر المعتمدة في إنتاج المعرفة وتقييمها. وقد أشار بيير بورديو إلى أن المؤسسات الأكاديمية والعلمية تمارس نوعاً من "الاستبعاد الرمزي": حيث لا يُقضى الفاعل أو الخطاب مباشرة بالعنف أو المنع، بل من خلال آليات ناعمة تجعل حضوره غير مرغوب أو غير قابل للقبول ضمن النظام السائد ^٤

في السياق الليبي ، يتجلى احتجاز المرجعية في هيمنة خطاب ديني أو قبلي أو أيديولوجي معين على الفضاء العام ، مما يستبعد كل ما لا يصدر عنه من دائرة المعرفة المشروعة. وقد لاحظت بعض الدراسات الميدانية أن التيار المهيمن يُمنع التعدد

^١ بورديو، بيير. الأكاديمي . ترجمة: أنور مغنيث. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨، ص ٤٥

^٢ فوكو، ميشيل. نظام الخطاب . ترجمة: محمد سبيلا. بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٧، ص ٢٨

^٣ باشلار ، غاستون ، تكوين العقل العلمي . ترجمة: خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ١١٢

^٤ بورديو، الأكاديمي ، ص ٤٥.

التأويلي ، ويُفرض تأويل واحد بوصفه التأويل "الصحيح" أو "الوحيد" الممكن. وقد تناول غاستون باشلار فكرة "العوائق الإستيمولوجية" التي تحول دون تطور المعرفة، مشيراً إلى أن المعرفة العلمية تتطلب قطيعة مع المعارف السابقة والأحكام المسبقة^٥ ، وما يحدث في هذه المرحلة هو فرض عائق إستيمولوجي مصطنع يتمثل في حصر التأويل في قالب واحد يُعتبر هو المعرفة الصحيحة، بينما يُهمش كل تأويل آخر بوصفه انحرافاً أو خطأ. وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في الجدل الدائر حول مفهوم "الدولة المدنية" في ليبيا، حيث يُحتزل النقاش غالباً في ثنائية "دينية" مقابل "مدنية" ، مما يحجب تعقيدات الواقع ويغفل إمكانيات التأويل المختلفة لمفهوم المدنية الذي يرتبط في السياق الإسلامي بصحيفة المدينة كنموذج للتعايش والتعاقد السياسي.

ثانياً: نزع الشرعية

في هذه المرحلة ، يُسحب الغطاء الشرعي عن الخطاب أو الفكر المخالف ، ويُصوّر بوصفه غير علمي ، أو غير موضوعي ، أو غير منهجي ، أو محمول بأهداف سياسية أو أيديولوجية.

وقد أشار ميشيل فوكو في تحليله للسلطة الحديثة إلى أنها لا تكتفي بالقمع المباشر، بل تعمل كسلطة إنتاجية تحدّد ما هو مقبول معرفياً وما هو مستبعد ، فالمعرفة ليست محايدة ، بل هي نتاج علاقات القوة التي تحدد شروط قبول أو رفض أي قول معرفي^٦ ، وتوضح هذه الظاهرة في وصم بعض المطالب الثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق بأنها "خارجية" أو "انفصالية"، مما يجردها من شرعيتها ويحول دون مناقشتها كحقوق مشروعة في إطار دولة مدنية تحترم التعددية.

ثالثاً: تحويل الاختلاف إلى مخالفة

تتجاوز هذه الآلية نزع الشرعية إلى إعادة توصيف الاختلاف ذاته، فما كان اختلافاً مشروعاً في الرأي أو التأويل يُحوّل إلى مخالفة تستوجب العقاب.

وهنا يفقد الاختلاف طبيعته المعرفية ليصبح فعلاً معاقباً عليه. وقد لوحظ في سياقات مختلفة ، بما في ذلك الليبية ، أن وصم المختلف بالإلحاد أو الانحراف لا يكتفي بإقصائه ، بل يسهم في تحويله في ذهن المتلقي إلى "هدف مشروع" للعنف والاعتداء. وفي الحقل المعرفي ، يُترجم ذلك إلى تحويل الاختلاف المنهجي أو النظري إلى خرق للقواعد الأكاديمية أو من الساحة المعرفية إلى الساحة المهنية ، مما يبرر انتقال المعالجة التأديبية.

رابعاً: العقاب المؤسسي

يأتي العقاب المؤسسي ليعطي لهذه الآليات السابقة صفة الإلزام والقوة. فبعد تحويل الاختلاف إلى مخالفة ، تُفعل المؤسسات آلياتها العقابية : الحرمان من الترقية ، منع النشر، عزل الباحث ، سحب التمويل ، أو حتى الفصل والطرّد.

وقد ركزت دراسات نقدية عديدة على "الرقابة المؤسسية" وآليات الحراسة المعرفية التي تمارسها المؤسسات الأكاديمية والعلمية.

وفي السياق الليبي ، يمكن ملاحظة ذلك في تعطيل المسار الدستوري وتهميش الأصوات الداعية إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية.

إن هذه الممارسات العقابية ، كما تشير بعض الدراسات ، لا تستهدف الفرد فقط ، بل تُرسل رسالة واضحة

^٥ باشلار، تكوين العقل العلمي ، ص ١١٢.

^٦ فوكو، نظام الخطاب، ص ٢٨.

إلى كل من يفكر في مغادرة الإطار المعرفي المسموح به ، فيصبح العقاب أداة ردع جماعية.

خامساً: إنتاج الرقابة الذاتية

الحلقة الأخيرة والأكثر فعالية في سلسلة التفتيش الإستيمولوجي هي إنتاج الرقابة الذاتية. حين تترسخ الآليات السابقة ، يبدأ الفاعل المعرفي في مراقبة نفسه بنفسه ، فيمتنع عن طرح أسئلة أو أفكار قد تعرّضه للعقاب ، ويُعدل خطابه ومواقفه بما يرضي السلطة المعرفية دون أن يطلب منه أحد ذلك. كما يُلاحظ في تحليل الرقابة الذاتية ، أنها لا تُمارس عبر قرار فوقي ، بل تتسرب لتصبح ممارسة ذاتية داخلية ، يمارسها الكاتب على نفسه قبل أن يبدأ بالكتابة.

وفي السياق الأكاديمي ، قد يمتنع الباحث عن نشر اكتشافاته إذا تعارضت مع الفكر والثقافة السائدة أو مع الأجندات السياسية ، كشكل من أشكال "الصمت المهني" والمؤسسي ، أو قد يلجأ إلى المقاومة السلبية أو التكيف^٧ ، وهكذا تنجح آليات التفتيش الإستيمولوجي في تحقيق أهدافها دون حاجة إلى رقيب خارجي ، لأن الرقيب أصبح داخلياً منتجاً بشكل دائم.

* المناقشة

تكشف النتائج السابقة عن أبعاد معرفية عميقة للأزمة الليبية ، تتجاوز الصراع الظاهري على السلطة إلى صراع على المرجعية والمعنى.

فالإشكالية التي تطرحها الورقة ليست مسألة نظرية بعيدة عن الواقع ، بل هي جوهر المعضلة السياسية في ليبيا.

فحين تفشل النخب في إنتاج حلول مؤسسية لمشكلات الانقسام والسلطة والاقتصاد والأمن ، تعود إلى المخزون الرمزي القديم بحثاً عن إجابة جاهزة. وهنا يبرز خطر "عقل النموذج الجاهز" : فالعقل الذي يريد استعادة الماضي كما كان لا يقل خطراً عن العقل الذي يريد استيراد الحاضر كما هو ، وكلاهما يهرب من المهمة الأصعب : أن نصنع نحن إجابتنا الليبية الخاصة.

يتقاطع هذا الطرح مع ما ذهب إليه محمد عابد الجابري في نقده للعقل العربي ، حيث دعا إلى تجاوز "العقل البياني" و"العقل العرفاني" نحو "العقل البرهاني" الذي يقوم على النقد والتحليل والاستدلال المنطقي^٨ ، وكذلك يتسق مع مشروع نصر حامد أبو زيد في نقد الخطاب الديني وتأكيد على التمييز بين الوحي وفهم الإنسان للوحي ، بين النص المقدس والتأويل البشري^٩ ، فمن الضروري ، كما تؤكد الورقة ، التمييز بين الوحي وفهم الإنسان للوحي ! فالنص الديني شيء ، والتفسير البشري له شيء آخر.

وهذه المسافة هي التي تسمح للاجتهاد أن يبقى اجتهاداً ، وللتاريخ أن يبقى تاريخاً. وحين تُمحي هذه المسافة يصبح الرأي البشري قابلاً لأن يرتدي ثوب القداسة ، ويصبح الاعتراض عليه اعتراضاً على الدين نفسه.

^٨ الجابري، محمد عابد. تكوين العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٧٨-٨٢.

^٩ أبو زيد، نصر حامد. مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠، ص ٤٥-٤٩.

^٧ ينظر: روشين، إيفجينى. "الصمت المهني: الحرية الأكاديمية، الهيمنة، والرقابة الذاتية في روسيا المعاصرة". مجلة السياسة ، ع ٣ (٢٠٢٦)، ص ٢١٠-٢٢٥.

ومن هنا تبرز أهمية التفكير المقاصدي ، كما طرحه الشاطبي في كتابه "الموافقات" ، الذي يركز على مقاصد الشريعة في حفظ الضرورات الخمس (الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال)^{١٠} فالسؤال ، في هذا السياق ، لا ينبغي أن يكون فقط : ما الاسم الذي نطلقه على النظام السياسي؟ وإنما : ما الذي يحققه هذا النظام للإنسان؟ فإذا كانت الغاية هي العدل ، والأمن ، وصيانة المال العام ، وحفظ الكرامة ، ومنع الظلم والاستبداد ، فإن قيمة النظام السياسي تُقاس بقدرته على تحقيق هذه المقاصد لا بقدر ما يحمله من أسماء وشعارات.

وهذه ليست دعوة إلى إلغاء النص أو التراث ، وإنما إلى منع تحويلهما إلى أدوات لتعطيل العقل والمصلحة والمال. كما يستفيد الطرح من تحليلات ابن رشد في كتابه "فصل المقال" في التمييز بين جوهر الدين وما هو بشري قابل للتغيير ، ومناقشته للعلاقة بين الشريعة والفلسفة^{١١} ، وكذلك من نقد ابن تيمية للجمود الفقهي ودعوته إلى الاجتهاد ومراعاة المصالح المرسله ، كما ورد في "مجموع الفتاوى"^{١٢} ، ومع ذلك ، فإن هذه الدراسة تذهب إلى أبعد من ذلك ، مؤكدة أن الاستفادة من التاريخ ليست أن نعيش فيه ، وإنما أن نفهمه حتى لا نكرر أخطاءه ، وهو ما يتسق مع ما طرحه عبد الله العروي في "مفهوم الدولة" حول ضرورة تجاوز النماذج الجاهزة نحو بناء نموذج عربي حديث للدولة^{١٣}.

فالخطر ليس في أن يكون لليبيا دين أو تراث أو هوية ، ولا في أن تستفيد من منجزات الدولة الحديثة : الخطر في أن يتحول أي واحد من هذه المكونات إلى إجابة مغلقة تمنع السؤال.

وحين يصبح التراث فوق النقد ، والحداثة فوق النقد ، والقبيلة فوق القانون ، والثورة فوق المحاسبة ، والدين فوق الاجتهاد البشري ، والسياسي فوق الدول ة ، فإننا لا نبني دولة : وإنما نعيد إنتاج الأزمة بأسماء جديدة. الاستنتاجات

خلصت هذه الدراسة إلى أن أزمة بناء الدولة في ليبيا هي ، في جوهرها ، أزمة معرفية تتعلق بآليات إنتاج المعنى وتداوله واحتكاره. وقد تم تحديد سلسلة من الآليات المترابطة التي تشكل منظومة الإقصاء المعرفي : احتجاز المرجعية ، حصر التأويل ، نزع الشرعية ، تحويل الاختلاف إلى مخالفة ، العقاب المؤسسي ، وإنتاج الرقابة الذاتية.

وتعمل هذه الآليات معاً على تحويل التراث من موضوع للفهم والنقد إلى سلطة تمنع المستقبل ، وتُعطل قدرة المجتمع الليبي على إنتاج نموذج الخاص للدولة.

* التوصيات

توصي الدراسة بما يلي :

^{١٢} ابن تيمية، تقي الدين أحمد. مجموع الفتاوى . تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥، ج ١١، ص ٢٣٠-٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٥.
^{١٣} العروي، عبد الله. مفهوم الدولة . الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤، ص ١٢٠-١٢٥، ١٣٠-١٣٣.

^{١٠} الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥، ج ٢، ص ١٥-١٨.
^{١١} ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق: البير نصري نادر. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦، ص ٧٨-٨٠.

١- تحرير العقل السياسي من "عقل النموذج الجاهز" عبر الاعتراف بأنه لا يوجد نموذج جاهز يمكن استيراده من الماضي أو من الغرب ، وأن بناء الدولة يتطلب جهداً وطنياً يستفيد من التجربة الإنسانية دون أن يتحول إلى أسير لها ، مع الاستفادة مما طرحه عبد الله العروي حول ضرورة بناء "دولة حديثة عربية" تستجيب لخصوصية كل مجتمع^{١٤}.

٢- تفكيك آليات الإقصاء المعرفي من خلال تعزيز ثقافة الحوار والتعدد واحترام الاختلاف ، وضمان حرية البحث العلمي والفكري ، وبناء مؤسسات أكاديمية وإعلامية وقضائية مستقلة قادرة على حماية الفكر الحر من العقاب المؤسسي ، وذلك في ضوء ما أشار إليه بورديو حول "الاستبعاد الرمزي" الذي تمارسه المؤسسات.

٣- إعادة قراءة التراث قراءة نقدية مقاصدية تركز على تحقيق المقاصد الكبرى للشرعية (العدل ، الكرامة ، الحرية ، المساواة ، حفظ الحقوق) بدلاً من الانشغال بالأسماء والشعارات والجمود الشكلي ، وفقاً لما ورد عند الشاطبي وابن تيمية^{١٥}.

٤- بناء عقد سياسي وطني يجب عن أسئلة المجتمع الجوهرية : من يحكم؟ وكيف يصل إلى الحكم؟ وما حدود سلطته؟ ومن يراقبه؟ وكيف تنتقل السلطة؟ وكيف تُحمى الحقوق؟ وكيف يُدار المال العام؟ وكيف يُحتكم إلى القانون؟ مع التأكيد على أن هذه أسئلة سياسية ومؤسسية قبل أن تكون أسئلة أيديولوجية ، مستفيداً من مناقشات ابن رشد حول النظام السياسي الفاضل^{١٦}.

إن المعركة الحقيقية ، كما تؤكد هذه الورقة ، ليست مع التراث ولا مع الحداثة ، وإنما مع عقل الاستنساخ الذي يرفض تحدي إنتاج البديل.

وما تحتاجه ليبيا اليوم ليس مزيداً من النصوص التي تقول لها ماذا كان يجب أن تكون ، وإنما عقل يسأل : ماذا نستطيع أن نصبح؟

* المراجع

بورديو، بيير. الأكاديمي . ترجمة: أنور مغيث. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

فوكو، ميشيل. نظام الخطاب. ترجمة: محمد سبيلا. بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٧.

باشلار، غاستون. تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية. ترجمة: خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

الجابري، محمد عابد. تكوين العقل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

أبو زيد، نصر حامد. مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن . بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات . تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥.

^{١٦} ابن رشد، فصل المقال، ص ٧٨-٨٠.

^{١٤} العروي، مفهوم الدولة ، ص ١٣٠-١٣٣.

^{١٥} الشاطبي، الموافقات ، ج ٢، ص ١٥-١٨؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، ج ١١، ص ٢٤٠-٢٤٥.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. فصل المقال فيما بين
الحكمة والشريعة من الاتصال . تحقيق: ألير نصري
نادر. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦.
ابن تيمية، تقي الدين أحمد. مجموع الفتاوى . تحقيق: عبد
الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة المنورة: مجمع الملك
فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥.
العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي
العربي، ١٩٩٤.